

أنا وأنت على الطريق انتحار قاصرات مغربيات

سيدتي المستمعة،

هل سمعت بانتحار أربع قاصرات مغربيات تروجن مغتصبيهن؟ تعالي معي نستمع إلى ما جاء في هذا الخبر المثير للانتباه. يقول: شهدت المغرب عددا من الاحتجاجات كان آخرها احتجاج مدينة شفشاون للمطالبة بتعديل المادة ٤٧٥ من مدونة الأحوال الشخصية. والتي تسمح لمرتكبي جرائم الاغتصاب بالزواج من ضحاياهم. وذلك بعد انتحار عدد من القاصرات خلال الشهور الماضية بسبب إجبارهن على الزواج من المغتصب. وينص القانون المغربي على أن يواجه من يدان في جريمة اغتصاب عقوبة بالسجن بين خمسة عشرة أعوام وتصل العقوبة إلى عشرين عاما إذا كانت الضحية قاصرا. وقد تمّ تعديل قانون الأحوال الشخصية عام ٢٠٠٤ والذي أتاح للمرأة طلب الطلاق وجعل إجراءات تعدد الزوجات أكثر تعقيدا، ورفع الحد الأدنى لسن زواج الفتيات إلى ١٨ عاما بدلا من ١٥. إلا أنه ترك للقضاة سلطة تقديرية في السماح بزواج القاصرات.

وتعتبر قضية أمينة الفيلاي البالغة من العمر ستة عشر عاما التي انتحرت منذ عدة أشهر قرب مدينة العرائش في شمال المغرب، بابتلاع سم الفئران بعد ستة أشهر من إجبارها على الزواج ممن اغتصبها وتعتبر قضيتها هي القشة التي قصمت ظهر البعير وأظهرت العيب في هذا القانون، وجعلت المجتمع المدني يتحرك للمطالبة بتعديل هذه المادة وإقرار عقوبات صارمة على المغتصب. ولقد وصفت ناجية أديب رئيسة جمعية : (لا تلمس أولادي) بالرباط هذا القانون بالجائر لأنه يجبر الضحية على الزواج بمن اعتدى عليها وانتهك عرضها. وأضافت أن المحكمة أجبرت (أمينة) على الزواج ممن اغتصبها قبل نحو عام أي حين كان عمرها خمسة عشر عاما. وقد عاملها زوجها معاملة سيئة وتعرضت على يديه للضرب المبرح مما دفعها إلى الانتحار. وأكدت أن والد أمينة عارض الزواج ولكن مسؤولي المحكمة مارسوا ضغوطا لإجبار أمينة على الزواج بمغتصبها لكي يتجنب السجن وللحفاظ على شرف أسرة المغتصبة. ويتابع الخبر ليقول بأن حالة أمينة التي انتحرت بعد إجبارها على الزواج بمغتصبها لم تكن وحيدة ، بل في منطقة شفشاون وهي مدينة حضرية انتحرت فتاة أخرى لم يتعدّ عمرها الخامسة عشرة بعد أن أُجبرت أيضا على الزواج بمغتصبها وهو قريب العائلة. انتحرت بعد أن ذاقت معه الأمرين .

ويُذكر أنّ المغرب شهدت وقفات احتجاجية في معظم مدنها لمناهضة هذا القانون. كما قدم النشطاء التماسا للمشرّعين يحمل سبعمئة ألف توقيع من الحقوقيين لتغيير هذا القانون الجائر. إلى هنا ينتهي الخبر.

لاشك يا سيدتي بأن هذا القانون الذي يجبر الفتاة الضحية على الزواج من مغتصبها، هو قانون جائر بحق النساء وخاصة القاصرات، ومهما كانت أسباب سنّه مشرّعة ولازمة كأن يحمي الغاصب من السجن ويحمي عائلة البنت المغتصبة من الفضيحة وحمل العار لأن شرفها تعرّض للمسّ به. وإذا عدنا معا إلى كلمة الله المقدسة التي دونها رجال الله الأتقياء مسوقين بالروح القدس ، لنفهم وصية الله في هذا المنحى فسنجد بأن الله القدوس قد نهى الإنسان ومنذ البداية عن ارتكاب هذه حماقة فقال في وصاياها العشرة لنبيه موسى: لا تزن. فكيف إذا حصل هذا الفعل بالإجبار والاعتداء فإنه يصبح اعتداء سافراً وحماقة يرتكبها الرجل بحق المرأة. وتصبح المشكلة أعوص حين تكون المرأة فتاة قاصر لا حول لها ولا قوة لم تبلغ سن الرشد بعد. ولقد حكم الله على الزاني بقوله: **إن كل زان أو نجس ليس له ميراث في ملكوت المسيح والله. (أفسس ٥ : ٥)**

وأما هذه العلاقة الحميمة بين الرجل والمرأة فينبغي أن تقوم على المحبة والكرامة. إذ يخبرنا الروح القدس ويقول: **ليكن الزواج مكرما عند كل واحد والمضجع غير نجس. وأما العاهرون والزناة فسيدينهم الله. (عب ١٣ : ٤)** إذن عندما تتم هذه العلاقة بالاعتصاب والقوة لن تكون مكرّمة بل تصبح نجسة أي غير طاهرة. ولهذا فإن الله لا بد أن يدين مرتكبها أبشع دينونة لأنه أدلّ الفتاة واعتدى عليها قسرا. حتى ولو حاول القانون أن يصحّح ذلك بفرض الزواج على الفتاة القاصر، فإنه لم ولن يُزيل أثر هذا الاعتداء من نفس الفتاة بل ستشعر بالذل والهوان طيلة حياتها ولهذا يلجأ البعض منهن إلى الانتحار بسبب مذلة النفس التي لحقت بهن. سيدتي ، إذا كنت تعاني من هذه المشكلة أو أن ابنتك أو قريبتك هي التي تشعر بهذا الشعور المذل الذي يقود إلى اليأس والانتحار في بعض الأحيان، توقفي لحظّة وانظري إلى الله الخالق والمحب والعاقل، واطرحي عنده كل هذه المشاعر الجريحة لأنه وحده هو الذي يقتص من المذنب تجاهك ويقدر على أن يدينه شر إدانة. وعندها فقط ستجدين الشفاء من هذه المشاعر التي تتتابك. قال الرب يسوع المسيح في الإنجيل داعيا كل متعب: **تعالوا إلي يا جميع المتعبين والثقيلي الأحمال وأنا أريحكم.** إن الرب يسوع المسيح هو الوحيد الذي يقدر أن يمنحك الراحة الحقّة والسلام الدائم والرجاء الأكيد.
